

أثر النمط القيادي على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على أمانة محافظ الطائف

السميري، حامد عاتق. (٢٠٢٢). أثر النمط القيادي على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على
أمانة محافظ الطائف. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج ٣٦، ع ٣٤، ٢١ - ٤٢. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1362764>



إعداد

سليمان الجبرين

تقييم استخدام الباحث للاقتباسات وفق القواعد الأكاديمية

يتضح من تحليل متن الدراسة أن الباحث اعتمد بصورة شبه كاملة على إعادة الصياغة (الاقتباس غير المباشر) دون اللجوء إلى الاقتباس المباشر بأي شكل. ورغم أن إعادة الصياغة ممارسة مقبولة في الكتابة الأكاديمية، فإنها مشروطة بتوثيق دقيق ومتسق، وهو ما لم يتحقق بالكامل في هذا البحث. فقد نقل الباحث تعريفات وأفكاراً نظرية معروفة—مثل تعريف Bass للقيادة (١٩٦٠)، وتعريف Stogdill (1974)، وتصنيف Meyer & Allen للالتزام التنظيمي—دون وضع أي عبارة بين علامات اقتباس أو الإشارة إلى الصفحات الأصلية، وهو ما يجعل استخدامه لهذه النصوص أقل دقة من المعايير المتعارف عليها أكاديمياً.

كما يمكن ملاحظة أن التوثيق داخل المتن جاء بصيغ مختلفة وغير موحدة؛ ففي بعض المواضع استخدم الباحث التوثيق العربي (مثلاً: كنعان، ٢٠٠٩)، وفي مواضع أخرى استخدم التوثيق الأجنبي (Bass، 1960) دون التزام بنمط ثابت مثل APA أو MLA. هذا التذبذب الأسلوبي يعد خللاً منهجياً، لأنه يُضعف مصداقية التوثيق ويجعل عملية التحقق من المصادر أقل وضوحاً. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الفقرات التي تضم مفاهيم أو نتائج نظرية مأخوذة من أدبيات راسخة جاءت دون أي توثيق، حيث يكتفي الباحث بعبارات عامة مثل "تشير الأدبيات" أو "وترى الدراسات" دون إسناد دقيق، وهو ما يُعد نقصاً في الأمانة العلمية وإن لم يصل إلى حد السرقات العلمية الصريحة..

تقييم استخدام الباحث للاقتباسات وفق القواعد الأكاديمية

أما على مستوى قائمة المراجع، فبالرغم من أنها شاملة وتتضمن معظم الأسماء المذكورة في المتن، إلا أن عدم الإشارة إلى أرقام الصفحات في الاستشهادات داخل النص يقلل من القيمة العلمية للتوثيق. فالأبحاث المحكمة تشترط وخاصة عند تلخيص تعريفات أو مفاهيم نظرية الإشارة إلى رقم الصفحة لضمان الشفافية والتتبع العلمي.

فإن غياب أي اقتباس مباشر من المصادر الأصلية، رغم وجود مواضع تستدعي ذلك (مثل نقل تعريف قيادي أو صياغات معيارية من كتب متخصصة)، يضعف جودة الاستفادة من المصادر ويُظهر الباحث كما لو أنه يتجنب عرض النصوص الأصلية.

تقييم استخدام الباحث للاقتباسات وفق القواعد الأكاديمية

يمكن القول إن الباحث لم يقع في السطو الأكاديمي بمعناه الحرفي؛ فالنصوص ليست منسوخة حرفياً من مصادر أخرى، ولا توجد أجزاء مطابقة للمراجع بدون إعادة صياغة. ومع ذلك، فإن الالتزام بالقواعد الصارمة للملكية الفكرية لم يكن مكتملاً، فالإقتباس غير المباشر يجب أن يكون مقترناً بتوثيق واضح، دقيق، وموحد الشكل، وهذا ما لم يتحقق بشكل ناضج في الدراسة.

كما أن بعض الأفكار النظرية المعمقة التي يفترض فيها إسناد مباشر جاءت في سياق عام دون إحالة، مما قد يعطي انطباعاً باستخدام معرفة سابقة دون الاعتراف الواضح بمصدرها.

تقييم مدى صحة توثيق المصادر داخل النص وفي قائمة المراجع

يتضح من مراجعة متن الدراسة أنّ الباحث حاول توثيق عدد من الأفكار والنظريات من خلال الإشارة إلى أسماء المؤلفين وسنوات النشر، إلا أنّ هذا التوثيق جاء غير مكتمل وغير متسق مع نظام معتمد مثل MLA أو APA. فقد استخدم الباحث صياغات متباينة للتوثيق داخل النص، تارة بالعربية وتارة بالإنجليزية، من دون التقيد بنمط موحد، كما غابت أرقام الصفحات رغم أن بعضها يتعلق بتعريفات ونصوص نظرية تتطلب تحديد الصفحة وفقاً للمعايير الأكاديمية

وظهرت بعض المقاطع النظرية من دون أي إحالة واضحة، خصوصاً تلك التي تبدأ بعبارات مثل "تشير الأدبيات" أو "تُظهر الدراسات"، ما يشير إلى وجود فجوات في التوثيق وضعف في الإسناد العلمي الدقيق.

تقييم مدى صحة توثيق المصادر داخل النص وفي قائمة المراجع

أما في قائمة المراجع، فقد أدرج الباحث غالبية المصادر المذكورة داخل المتن، إلا أن التطابق بين المتن والمراجع لم يكن تاماً، كما أن طريقة ترتيب المراجع وصياغتها لا تتوافق مع نظام MLA من حيث شكل أسماء المؤلفين، وعناصر الوصف الببليوغرافي، والعلامات المستخدمة.

بعض المراجع الأجنبية جاءت بصياغة صحيحة نسبياً، ولكن المراجع العربية جاءت دون توحيد للهيكل أو تطبيق للنمط المطلوب، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التوثيق كان موجوداً لكنه لم يكن دقيقاً ولا منضبطاً بالشكل الذي تفرضه المعايير الأكاديمية، مما يؤثر في جودة الالتزام بالملكية الفكرية والشفافية العلمية.

اعتماد الباحث على مصادر علمية موثوقة ومُحَكَّمة

يتضح من خلال تحليل الإحالات المذكورة في متن الدراسة أنّ الباحث اعتمد بدرجة كبيرة على مصادر أكاديمية معروفة وذات قبول علمي واسع، حيث استند إلى أعمال رواد في مجالات القيادة والسلوك التنظيمي مثل (Bass (1960، (Stogdill (1974، Meyer & Allen (1991)، و (Northouse (2013) هذه المراجع تُعدّ من أهم وأقدم الكتب والدراسات المحكمة في حقول القيادة والإدارة، وتُدرّس في الجامعات العالمية.

وتتضمّن البحث إحالات إلى مقالات حديثة نسبياً منشورة في مجلات علمية، مثل (Yildirim (2015 و (Rose et al. (2009، وهي أعمال منشورة في مجلات مُحَكَّمة وذات سمعة بحثية جيدة. هذا يشير إلى أن الباحث بنى خلفيته النظرية على أساس علمي موثوق وضمن إطار معرفي معتمد في الدراسات الإدارية..

اعتماد الباحث على مصادر علمية موثوقة ومُحكّمة

ومع ذلك، ورغم موثوقية عدد كبير من المصادر، إلا أنّ بعض الإحالات جاءت غير واضحة من حيث جهة النشر أو مستوى التحكيم، خصوصاً في المصادر العربية التي لم تُذكر تفاصيلها الببليوغرافية بشكل كامل، الأمر الذي يجعل تقييم درجة موثوقيتها غير ممكن بالكامل. كما أنّ غياب التوثيق التفصيلي لبعض الأفكار النظرية يجعل من الصعب التأكد ما إذا كانت جميع المصادر المستخدمة خاضعة لتحكيم رسمي أم مجرد دراسات منشورة بشكل عام.

ويمكن القول إجمالاً إن الباحث اعتمد على مراجع راسخة وذات مكانة أكاديمية معروفة، لكنّ اكتمال عرض المعلومات المرجعية وتنظيمها لم يكن بالمستوى الذي يسمح بتقييم شامل ودقيق لجميع المصادر.

حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والمفكرين الآخرين

يتّضح من مراجعة منهج الباحث في عرض الإطارين النظري والدراسات السابقة أنّه لم يمارس سطواً علمياً مباشراً؛ فالنصوص ليست منسوخة حرفياً من مصادر أخرى، ولا توجد مقاطع مطابقة يمكن اعتبارها اقتباساً مباشراً دون توثيق، وأغلب الأفكار قُدمت بصياغة الباحث نفسه، ما يشير إلى محاولة للالتزام بحقوق المؤلفين من خلال إعادة الصياغة.

كما حرص الباحث على الإشارة إلى أسماء منظّرين مشهورين مثل Bass وStogdill وMeyer & Allen، وهو ما يعكس إدراكاً لضرورة عزو الأفكار إلى أصحابها الأصليين. وجود قائمة مراجع تضم معظم المصادر المذكورة يعزّز كذلك مستوى الامتثال الأساسي لمبدأ الاعتراف بالمصدر.

حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والمفكرين الآخرين

لكن بالرغم من غياب السرقات النصية، إلا أن التزام الباحث بحقوق الملكية الفكرية لم يكن كاملاً؛ إذ اعتمد في مواضع عديدة على أفكار منظّرين دون توثيق كافٍ أو دقيق، خصوصاً عندما قدّم مفاهيم أو نتائج معروفة في الأدبيات مستخدماً عبارات عامة من غير إحالة مباشرة. كما اتّسم توثيق المتن بعدم الاتساق، وغياب رقم الصفحة، والاكتفاء بذكر الاسم والسنة فقط، وهو ما يُعدّ نقصاً في الإسناد العلمي، وقد يجعل بعض الأفكار تبدو وكأنها من إنتاج الباحث بينما هي في الأساس مأخوذة من مصادر معروفة، يُمكن القول إن الباحث احترام الملكية الفكرية على المستوى العام (macro-level) لكنه لم يلتزم بالمعايير الصارمة للتوثيق الأكاديمي الدقيق ((micro-level، الأمر الذي يفتح المجال لملاحظات نقدية دون أن يصل إلى مستوى السطو الأكاديمي.

دلائل على السرقات الأدبية أو انتحال الأفكار

لا يظهر في النص أي دليل مباشر على وجود سرقات أدبية نصية (Verbatim Plagiarism)، إذ إن الدراسة لا تحتوي على مقاطع منقولة حرفياً من مصادر معروفة، ولا تظهر فيها فقرات مطابقة يمكن التعرف عليها بالنظر المجرد، فمعظم المحتوى معاد صياغته بلغة الباحث نفسه، وهو ما يقلل احتمالات النقل المباشر غير الموثق.

كما أن الإطار النظري يعتمد على مؤلفين وروّاد معروفين في حقل القيادة والالتزام التنظيمي، ما يشير إلى أن الكاتب استند إلى مصادر علمية راسخة وليست مصادر غير معروفة تُثير الشك. هذه السمات ترجح أن الباحث لم يمارس سرقة نصية صريحة، على الأقل في مستوى التطابق الظاهر للقراءة الموضوعية.

دلائل على السرقات الأدبية أو انتحال الأفكار

غير أن غياب السرقات النصية لا يعني بالضرورة غياب انتحال الأفكار (Idea Plagiarism) بالكامل، إذ إن الدراسة تحتوي على عدد من الفقرات التي تُقدّم أفكاراً نظرية راسخة دون توثيق مباشر أو ذكر مصدر واضح، خصوصاً في المواضيع التي تُستخدم فيها عبارات عامة مثل "تشير الأدبيات" أو "تذهب الدراسات إلى أن...".

كما أن عدم الالتزام بتوثيق دقيق وموحد يجعل بعض الأفكار تظهر وكأنها إنتاج ذاتي للباحث بينما هي في الأصل تعود لكتابات أكاديمية سابقة. ولضمان الحكم القاطع على أصالة المحتوى، يظل الاعتماد على أدوات كشف الانتحال مثل Turnitin أو iThenticate أمراً ضرورياً، إذ إن هذه الأدوات تكشف التشابهات الخفية التي لا يمكن ملاحظتها عبر القراءة اليدوية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النص لا يقدم مؤشرات واضحة على السرقات الأدبية، لكن هناك حاجة إلى فحص إلكتروني للتحقق بدقة من أصالة كل فقرة..

مدى امتلاك الدراسة لأفكار أو نتائج أصلية

تُظهر قراءة متن الدراسة أنّ الإطارين النظري والدراسات السابقة يعتمدان بصورة شبه كاملة على تلخيص الأدبيات وشرح المفاهيم الأساسية في القيادة والالتزام التنظيمي، دون تقديم إضافة نظرية مبتكرة أو معالجة مفاهيمية جديدة.

فالجزء الأكبر من الطرح يكرر ما عرضه باحثون سابقون مثل Bass و Stogdill و Meyer & Allen، كما يكتفي الباحث بإعادة

صياغة التعريفات والنماذج من دون اقتراح تطوير مفاهيمي أو نقد نظري أو إعادة بناء منظومة تحليلية مستقلة.

هذا يشير إلى أن الجانب النظري في الدراسة ذو طبيعة تجميعية أكثر منه تطويرية، وأنه لا يحمل بصمة معرفية خاصة بالباحث، بل يقدم إطاراً عاماً يغلب على دراسات الماجستير والبحوث التطبيقية التقليدية..

مدى امتلاك الدراسة لأفكار أو نتائج أصلية

إلا أن مساهمة الباحث الأصلية تظهر بصورة أوضح في الجانب التطبيقي والميداني، حيث قام الباحث بجمع بيانات من أمانة محافظة الطائف، وبناء أدوات قياس، وتحليل العلاقة بين النمط القيادي والالتزام التنظيمي في بيئة عمل محددة، وهذا الجانب يمثل الإضافة الحقيقية في البحث، كونه يعتمد على بيانات لم تُستخدم في دراسات سابقة بالصيغة نفسها، ويولّد نتائج خاصة بالسياق السعودي والمؤسسة المدروسة.

رغم ذلك، تبقى أصالة الدراسة في حدود الإضافة التطبيقية، وليس الإضافة النظرية؛ فهي لا تقدم إطاراً جديداً أو مفهوماً مبتكراً، لكنها تقدم نتائج ميدانية أصلية يمكن البناء عليها. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة تحتوي على مساهمة علمية، لكنها مساهمة تطبيقية أكثر من كونها نظرية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

